المطران حداد:

الجميع اشتركوا في مسؤولية المعارك الطائفية

ومطلوب ان يتجاوز الجميع الاحقاد التي تغلغلت الى النفوس وجعلتهم غير قادرين على الحوار الهادىء والبناء ، وان يمدوا من جديد الجسور ، بكل جرأة وبحسب منهجية جديدة ، وان يمنعوا تكريس الانقسام النفسي ، بعد ان امهضت مؤامرات التقسيم الجغرافي .

ومطلوب كذلك وجود اهداف كبرى لها تبريرها وجاذبيتها لجميع اللبنانيين ، لا سيما للذين في الخط الاخر ، لكي يصبح لدى الجميع اهداف مشتركة . فليس كالهدف المشترك والممارسة المشتركة لاجل تجاوز الانقسام النفسي ، بل التناقضات الموضوعية ذاتها !

ومطلوب اخيرا ، لا اخرا ، ان يجعلوا حقا من الانسان ، كل انسان ، تلك القيمة المطلقة التي ينادون بها دائما ، ولكن يمارسون العكس ، اذا كان ذلك « الانسان » منتميا الى تنظيم اخر او ايديولوجية اخرى ، وان يجعلوا من ثم مصلحة الانسان فوق مصلحة الحزب الذي ينتمون اليه !

الحد الادنى لا يكفي

□ ما رأيك في وثيقة التسوية ؟

● كانت وثيقة التسوية اتفاقية على الحد الادنى من الامور بين الفرقاء المتحاربين خاصة ، وبين الطوائف التي كانت بينها مشادات منذ زمن بعيد على بعض الحقوق وبعض المعادلات والمشاركات .

والحد الادنى لا يمكنه ان يكون اساسا متينا لاجل ارساء قواعد ثابتة تمكن من البناء فوقها اي من بناء لبنان الجديد ، الذي يتكلم عنه الجميع ويصبو اليه الجميع .

ولان الوثيقة كانت معدة للاسهام في انهاء الصراع الاهلي ، جاءت وثيقة « تسوية » ، وتسوية يعني مسايرة ، وتنازل من كل فريق عن بعض الامور التي يراها اساسية ... وذلك دون اقتناع فعلي منه .

كذلك يظل شاعرا انه مغبون اقله في ما يتعلق بهذه الامور الاساسية ، ويظل يفكر - ويخطط ان استطاع - لليوم الذي يتمكن فيه ان يعود ويؤكد ، شرعيا وعمليا ، تلك الامور . فان لم ينشأ الحوار ، والحوار الذي يرغب من خلاله الطرفان الوصول الى اتفاق فعلي ، تصبح هذه التسوية قنبلة موقوتة ، قابلة للانفجار وتغيير الاوضاع من جديد .

وان كان من جهة قد اكدت هذه الوثيقة على امور هامة تعتبر تطويرا للبلاد ، كعروبة لبنان ، ودوره العربي ، وتحرير الجيش ، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وانشاء محكمة الرؤساء والمحكمة الدستورية ، وغير ذلك ، الا انها كرست الطائفية السياسية والوظيفية (بالفئة الاولى) . وهذا رجوع الى الوراء ، الى ما قبل تاريخ وضع الدستور اللبناني ذاته . لذلك فالمتوقع ان تقوم معارك جديدة ازاء العلمنة الشاملة والديمقراطية الحقيقية .

الضمانات .. من أي نوع ؟

□ هل يشكل التأكيد على هوية الرؤساء الثلاثة ضمانة حقيقية للمسيحيين او للموارنة ؟

● قبل ان اجيبك على هذا السؤال اريد ان اسألك انا اذا كنت تظن انه من الضروري ان يكون في لبنان ضمانات للمسيحيين . ولا انتظر جوابك لانك في موقع الصحافي السائل ... « غير المسؤول » !

وأقول رأيي : ان المسيحيين هم بحاجة ، ذاتيا اقله ، للضمانات ، مهما أكد الذين يخالفونهم الرأي ، انه لا ضرورة ، موضوعيا ، لاية ضمانات .

هم محتاجون لضمانات ، كما ان كل اقليه ، في اي بلد كان ، بحاجة الى ضمانات ، سواء اكانت الاقلية عرقية ، ام عنصرية ، ام لغوية ، ام دينية . والمسيحيون في العالم العربي هم ولا شك اقليات .

والضمانات على انواع : الضمانات لاجل استمرار الحياة ، او لاجل كرامة الحياة ، او لاجل معنى الحياة ، او الضمانات لاجل الابقاء على الامتيازات . وان كان المطلب الاخير لا شرعية له ، فالمطالب الثلاثة الاولى كاملة الشرعية ، لا يمكن التنازل عن اي منها ، فهي واردة في شرعة حقوق الانسان ، وفي دساتير الدول ، وهي من مستلزمات كل عقل سليم ، وهي تجسيد لاحترام الانسان كقيمة مطلقة ... اي تعبير عن المقياس الحقيقي الذي يجب ان يجعل الشعوب تطالب بتغيير الاوضاع او القوانين ، او بالعكس بالمحافظة عليها .

فمن المعقول ومن الواجب ان تتضافر جهود الجميع في بلد ما ، لاجل اعطاء ضمانات للجميع ، لاجل استمرار الحياة وكرامتها ومعناها .

وهذه مطالب يجب ان تكون مشتركة بين جميع اللبنانيين تجاه جميع اللبنانيين ، لا سيما تجاه الذين يشعرون انهم مهددون في احدها .

فاذا حق للمسلمين ان يطالبوا بضمانات على صعيد المساواة ، أي الغاء الامتيازات ، فالمسيحيون يحق لهم المطالبة بالضمانات على الاصعدة الثلاثة الاخرى ، بل حقهم له الاولوية ، لانه من باب الاساسيات الحياتية ، اكثر من حق المساواة في بعض الوظائف العامة !

ولكن ان كان لدى المسيحيين الحق بالمطالبة بتلك الضمانات ، فيجب ان تكون تلك الضمانات حقيقية ، لا وهمية ، اي قادرة على تأمين الحياة والكرامة والمعنى .

فاذا ما اتضحت الامور بهذه الطريقة ، ظهر للحال عدم صلاح الضمانة الطائفية لرئاسة الجمهورية ، ولا باقي الضمانات الوظيفية ، لتأمين حياة المسيحيين وكرامتهم ومعناها . وبرهان ذلك الساطع اضطرارهم للتسلح والقتال لدعم تلك الضمانة على مستويين ، اي لدعم طائفة رئاسة الجمهورية ، ولدعم ضمانة الحياة ذاتها !

والخلاصة من هذا الجواب ليس انه يجب تجاوز ضرورة الضمانات - ما دامت الحاجة الذاتية موجودة لدى المسيحيين ، ومهما كان الواقع - بل الخلاصة انه يجب على الجميع ، مسيحيين ومسلمين ان يكتشفوا معا الضمانات الحقيقية للجميع ، لتأمين الحياة ، وتأمين الكرامة ، وتأمين المساواة ، وتأمين المعنى لدى الجميع !

هذا مشروع من المشاريع التي تنتظر اللبنانيين في المرحلة الجديدة من تاريخ لبنان . وقد تكون العلمانية الشاملة جزءا من الضمانات للجميع .

مشكلة الزواج المدني

□ ما رأيك في العلمانية على صعيد الاحوال الشخصية ، الزواج المدني خاصة ؟ من يقف في طريق اقراره ؟

● العلمانية على صعيد الاحوال الشخصية جزء من العلمانية الشاملة التي ذكرتها . وهي ضرورية لبناء مجتمع متماسك ، منصهر ، كل المواطنين فيه لهم الواجبات والحقوق ذاتها ، ومتساوون أمام القوانين المدنية الواحدة .

لهذا فالقانون المدني الواحد مطلب انساني من باب العدالة والمساواة ، ومطلب عصري ، في خط التاريخ الذي وصل الى العلمانية في اكثرية بلدان العالم ، أكانت اشتراكية أم رأسمالية ام من دول العالم الثالث .

والزواج المدني لا يزال من يعارضه في بلادنا ، اكان من الناحية الاسلامية ام المسيحية . والمعارضة هي لاسباب مختلفة ، يطول تبيانها .

واثر ان ابين انه في الدين المسيحي لا شيء يتعارض مع الزواج المدني ، حتى ما يسمى « سرا » ، ولا يفهم معناه الصحيح .

فالزواج بنظر الدين المسيحي عقد بين رجل وامرأة يعقدانه بملء وعيهما وارادتهما ، أمام مرجع يعترف بعقده ، ليكون شرعيا أمام المجتمع . وقد يكون هذا المرجع كاهنا ، يمثل المجتمع الكنسي ، او يكون علمانيا يمثل المجتمع المدني ، وتعترف الكنيسة بصلاحه . وبتعبير اخر ، يمكن للكنيسة ان تعتبر الزواج المدني عقدا معترفا به كنسيا ، فلا يعود هناك حاجة ان يشترك فيه كاهن او ممثل آخر من قبل الكنيسة .

و « السر » يعني علاقة روحية بين المؤمن المسيحي والمسيح ، يجعله يشترك بالمسيح وحياته ، ويتحد معه اتحاد اكثر . فالقربان المقدس والاعتراف والمعمودية الخ ... هي رمز لهذا الاتحاد وتجسيد له . كذلك الزواج معتبر انه ، لرجل مؤمن بالمسيح وامرأة مؤمنة به ، مناسبة للاتحاد الاوثق مع المسيح . فعندما يتم العقد يتم السر بالوقت ذاته . لذلك فاذا كان الزواج المدني معترفا به كنسيا ، يتم السر في الزواج المدني ذاته .

لذلك ، فان التزمت الكنيسة تعاليمها الرسمية لا يمكنها دينيا ان تكون ضد الزواج المدني . لا سيما ان كان هناك امكانية اقامة شعائر الزواج الديني للذين يؤمنون به .

المطران حداد :
الجميع اشتركوا في مسؤولية المعارك الطائفية
- لا يكفي ان تعلن الاحزاب عن مبادئها العلمانية ، بل يجب ان تمارس هذه المبادىء
- وثيقة التسوية تكرس الطائفية السياسية والوظيفية . وهذا رجوع الى الوراء

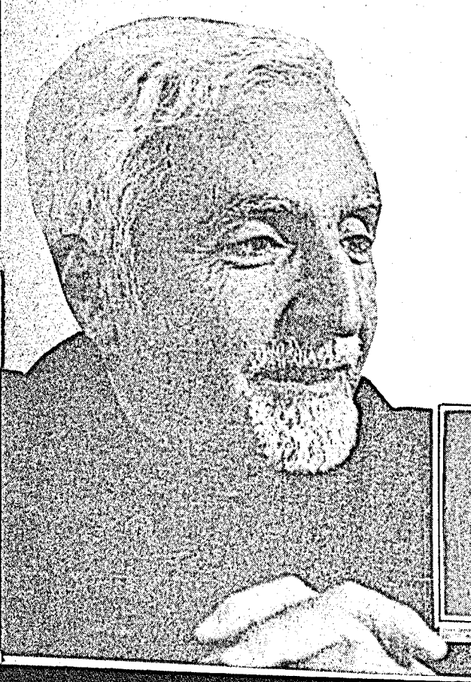

□ لا يكفي ان تعلن الاحزاب عن مبادئها العلمانية ، بل يجب ان تمارس هذه المبادىء